لزم ان يتصف باضدادها وهي نقائص والنقص عليه تعالى محال واما برهان كون فعل الممكنات او تركها جايزا في حقه تعالى

باضدادها لكن اتصافه باضدادها باطل فبطل ما ادي اليه وهو عدم اتصافه بها فثبت نقيضه وهو اتصافه تعالى بها فالمراد بكلام الشرطية وطوي الاستثنائية لكنه ذكر ليلها بقوله وهي عدم نقايض الخ قوله لزم ان يتصف باضدادها اي لان كل قابل لشيء لا يخلو عنه او عن ضده وهو تعالى قابل لتلك الصفات فلو لم يتصف بها لزم ان يتصف باضدادها قوله وهي نقايض الخ قد عرفت ادها هذا دليل علي الاستثنائية المحذوفة والتقدير لكن اتصافه باضدادها باطل لانها نقايض الخ وهو يرجع الي قياس اقتراني نظمه هكذا هذه الاضداد نقايض والنقص عليه تعالى محال ونتيجته ان هذه الاضداد عليه تعالى محال وقد تقدم ضعف ذلك بانه لا يلزم من كونها نقايض في الشاهد ان تكون نقايض في الغايب قوله واما برهان كون فعل الممكنات او تركها جايزا في حقه تعالى فتقريره ان نقول لو وجب عليه تعالى منها عقلا او استحال عقلا لانقلب الممكن واجبا او مستحيلا لكن التالي باطل فبطل المقدم والمراد بذكر الشرطية واشارة الي الاستثنائية بقولهم وذلك لانه يعقل لانه في قوة ان يقول لكن التالي محال قوله لو وجب عليه تعالى منها عقلا اي كما يقول المعتزلة فانهم قالوا بوجوب الصلاح والاصلح عليه تعالى وقوله او استحال عقلا اي كما يقول المعتزلة فانهم يقولون باستحالة الردية عليه تعالى وقولهم لانقلب الممكن الخ اي لان كلا من الوجوب والاستحالة انما يكون عندهم لكون الفعل حسنا او قبيحا لذاته عند العقل وكما بالذات لا يتخلف وح اذا وجب شيء من الممكنات او استحال لزم انقلاب حقيقته من الامكان الي الوجوب او الاستحالة قوله واجبا او مستحيلا فيه مع ما قبله نشر مرتب قوله وذلك لانه يعقل اي لانه يصدق به العقل وان

فلانه لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلا لانقلب الممكن واجبا او مستحيلا وذلك لا يعقل

وهو جواب

تصوره

واما الرسل عليهم الصلاة والسلام

تصوره لان العقل يتصور المحال اذ الحكم علي الشيء فرع عن تصوره وانما لم يصدق العقل بذلك لانه يلزم عليه قلب الحقايق وهو مستحيل واعترض بانهم نصوا علي انه تعالى يصور يوم القيامة الاعمال في صورة حسنة او قبيحة فكيف يكون قلب الحقايق مستحيلا واجيب بان ذلك مختص بقلب الحقايق الثلاثة وهي حقيقة الواجب وحقيقة الجايز وحقيقة المستحيل فيستحيل قلب حقيقة الجايز واجبا او مستحيلا كما هنا وكذا الباقي قوله واما الرسل الخ مقابل لمحذوف والتقدير اما الباري سبحانه وتعالي فقد تقدم ما يجب في حقه وما يستحيل وما يجوز واما الرسل الخ وانما عبر بالرسل ولم يعبر بالانبيا مع انه اشمل من الرسل لشمولهم لمن لم يومر بالتبليغ من الانبيا لان مما سبق ذكره التبليغ وضده وهما خاصان بالرسل او جريا علي القول بالترادف وقد اختلفت الروايات في عدد كل من الرسل والانبيا فروي ان الرسل ثلاثماية وثلاثة عشر وفي رواية واربعة عشر وفي رواية وخمسة عشر وروي الانبيا ماية الف واربعة وعشرون الفا وفي رواية وخمسة وعشرون الفا وروي اثنا عشر الف الف ومايتا الف وفي رواية واربعماية الف واربعة وعشرون الفا والصحيح فيهما الامساك عن حصرهم في عدد لانه ربما ادي الي اثبات الرسالة او النبوة لمن ليس كذلك في الواقع او الي نفي ذلك عمن هو كذلك في الواقع وقد قال تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك فيجب التصديق بان لهم رسلا وانبيا علي الاجمال الا خمسة وعشرين نبيا منهم نص علي التفصيل كما اشار لذلك بقوله

حتم علي كل ذي التكليف معرفة ... بانبيا علي التفصيل قد علموا

في تلك تجمعنا منهم ثمانيسة ... من بعد عشر وبقي سبعة وهموا

Copyright © King Saud University